

تصور مقترح للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية

- د. نزيهة علي صالح صبح
- أ. هناء محمد مصباح الحبيشي**

المستخلص:

تحددت مشكلة البحث في اعتبار زواج الليبيات من الأجانب أحد الظواهر الاجتماعية التي باتت تبرز أثارها الاجتماعية والنفسية على الفتاة الليبية خلال هذه السنوات ، مما يترتب عليه عدم ضمان نجاحه واستمراره بصورة طبيعية، حيث هدف البحث إلى تقديم تصور مقترح للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، من خلال التعرف على أهم الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي، حيث تم الاجابة على تساؤلات البحث من خلال استخدام النظرية التفاعلية الرمزية في دراسة الأسرة والمنهج الوصفي التحليلي الي يتناسب مع الموضوع، وتد توصل البحث مجموعة من الاستنتاجات أنها عدم تمتع الأبناء وأمهاتهم المتزوجات من الأجانب بكافة حقوقهم، وصم الأبناء اجتماعياً بأنهم غير ليبيين وليسوا من أبناء الوطن، أن زواج الفتاة الليبية من أجنبي لا يمنحها الحق في منح أبنائها فرصة التعليم والخدمات الصحية مجاني، سوء العلاقة الأسرية بين الفتاة وأهلها بعد زواجها بغير ليبي قد يضطرها لخسارة أهلها والعيش بعيداً عنهم، عدم وجود قانون فعلي لإعطاء حق المواطنة لأبناء المرأة الليبية المتزوجة من غير الليبي، وبناء على هه الاستنتاجات تم وضع تصور مقترح للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية.

. الكلمات المفتاحية: النظرية الرمزية . الزواج . الزواج الخارجي . الآثار الاجتماعية . الآثار النفسية .

Abstract:

The problem of the research was determined in considering the marriage of Libyan women to foreigners as one of the social phenomena whose social and psychological effects on the Libyan girl during these years have become apparent, which has consequences Failure to guarantee its success and its natural continuity, as the research aimed to present a proposed scenario to reduce the social and psychologie effects of marrying a Libyan woman to a foreigner from the perspective of the service profession Social, by identifying the most important social and psychological effects of the Libyan girl's marriage to a foreigner، where the research questions were answered through the use of interactive theory Symbolism in the study of the family and the descriptive analytical approach that fits with the subject, and the research reached a number of conclusions, the most important of which is that children and their mothers

• أستاذ مشارك - قسم الخدمة الاجتماعية-الأكاديمية الليبية -جنزور
** مساعد محاضر -كلية التربية قصر بن غشير . جامعة طرابلس

married to foreigners do not enjoy all Their rights, and the social stigmatization of children as not being Libyans and not from the homeland, that the marriage of a Libyan girl to a foreigner does not give her the right to give her children the opportunity to free education and health services, poor relationship The family between a girl and her family after her marriage to a non-Libyan may force her to lose her family and live away from them, as there is no actual law to give citizenship to the children of Libyan women married to a non-Libyan, and based on Based on these conclusions, a proposed vision was developed to reduce the social and psychological effects of marrying a Libyan girl to a foreigner from the perspective of the social work profession.

Keywords: The symbolic theory, marriage, exogamy, social effects, psychological effects.

مدخل:

يعتبر الزواج رابطة اجتماعية لها أهميتها الإنسانية والاجتماعية في الحياة العامة لأنه يقوم على مبادئ إنسانية وثوابت وأحكام شرعية وقانونية واجتماعية، يتم بموجبها توضيح حقوق الزوج والزوجة على أسس من المودة والتعاون والمعاملة الحسنة والاحترام المتبادل بين الطرفين بما تحقق نجاح الحياة الزوجية وبناء أسرة سعيدة. (الصيوي، 1992، 25).

ويعد الزواج أحد أهم العلاقات الاجتماعية في حياة الإنسان فهو قائم على علاقة أساسها التوافق المتبادل بين الرجل والمرأة برابطة تضعها النظم الاجتماعية في المجتمع وتنظمها. (وافي، 1996، 22).

والمجتمع الليبي كغيره من المجتمعات الإنسانية يمر بتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة، وكل مرحلة تاريخية تختلف عن سابقتها، ولأن الأسرة الليبية هي الخلية الأولى لسائر الهيئات والمؤسسات في المجتمع، فهي اذاً أساس التأثيرات المتبادلة، فكان تأثير التحولات ملموماً في مظاهر السلوك والعلاقات، ولا سيما أدت هذه التحولات المختلفة في المجتمع الليبي خاصة خلال السنوات الأخيرة إلى تغيرات ملحوظة في نظام الزواج التي لم يسري وفق الأهداف المتعارف عليها منها زواج الفتاة الليبية بغير الشاب الليبي لعدة أسباب واعتبارات. (الشريف، 2001، 9).

مشكلة البحث:

يعتبر زواج الليبيات من الأجانب أحد الظواهر الاجتماعية التي باتت تبرز أثارها خلال هذه السنوات، مما يترتب عليه بعض العقبات التي لم تضمن له النجاح والاستمرار بصورة طبيعية، ويعتبر أكثر حساسية

مما يتطلب المعالجة، والنظر إليه بصورة أكثر جدية واهتمام من المؤسسات ذات العلاقة في الدولة، وقد تناولت العديد من الدراسات هذه الظاهرة في المجتمع الليبي من جوانب مختلفة على سبيل المثال:

دراسة أسماء خليل النعمي بعنوان " ظاهرة زواج الليبين من غير الليبين الأسباب والنتائج ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها دراسة ميدانية بشعبية طرابلس" (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة طرابلس 2010م، التي كانت أهم أهدافها التعرف على أهم عوامل زواج الليبين من غير الليبين وأهم الآثار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الناجمة عن هذا الزواج. وجاءت أهم نتائجها أن من ضمن الدوافع الأساسية لزواج الفتاة الليبية من خارج مجتمعها يرجع إلى تأخر سنها للزواج، أو تعرضهم للقهر والمشكلات الاجتماعية داخل نطاق الأسرة وغياب الأبوين أو أحدهما وفقدنا الحماية والأمان بين الأخوة، أو تندي المستوى الاقتصادي للأسرة.

وجاءت دراسة نعيمة عبد الله قجم بعنوان " المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه أبناء الليبين المتزوجات من الأجانب ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها مدينة طرابلس نموذجاً (أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة طرابلس 2013م والتي كانت أهم أهدافها التعرف على المشكلات الاجتماعية والمشكلات النفسية التي يعاني منها أبناء الليبين المتزوجات من الأجانب ، ومن أهم نتائجها أن غالبية المتزوجات من أجنبي من مجتمع عينة الدراسة يعانون من سوء العلاقة الأسرية مع أهلهم بعد زواجهن من أجنبي ، وأن أبناءهن يعانون من مشكلات اجتماعية ونفسية كثيرة نتيجة لهذا الزواج منها عدم الشعور بالتقدير من الآخرين ، وكذلك عدم الشعور بالاستقرار الاجتماعي والأسري ، من هنا جاءت مشكلة البحث التي تتطلب وضع تصور مقترح للحد من المشكلات الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية بإتباع المنهج الوصفي لتحليل وتفسير الموضوع بشكل علمي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- 1) يؤكد على مراعاة ظروف الفتاة الليبية المتزوجة من أجنبي ومساعدتها في التغلب على المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجهها نتيجة هذا الزواج.
- 2) يستمد هذا البحث أهميته من أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية في تقديم المساعدة لفئات المجتمع المختلفة بكل مكوناته للتغلب على المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تعيق تكيف الفرد والجماعة والمجتمع مع البيئة المحيطة عامة .

(3) وضع تصور مقترح للحد من هذه المشكلات من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية يتولى من خلاله الأخصائي الاجتماعي بالمؤسسات ذات العلاقة تقديم المساعدة وكافة التسهيلات للمرأة الليبية المتزوجة من أجنبي لضمان حياة كريمة في المجتمع .

أهداف البحث :

يسعى البحث لتحقيق هدف رئيسي مفاده (تقديم تصور مقترح للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية) وتدرج منه مجموعة من الأهداف الفرعية هي:

- 1) التعرف على أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي .
- 2) التعرف على أهم الآثار النفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي .
- 3) وضع تصور مقترح للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية.

. تساؤلات البحث:

يسعى البحث للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي (ما هو التصور المناسب للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية)، وتدرج منه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- 1) ما هي أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي؟
- 2) ما هي أهم الآثار النفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي؟
- 3) ما كيفية وضع تصور مقترح للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية؟

النظرية التفاعلية الرمزية في دراسة الأسرة:

التفاعلية الرمزية تعتبر من أكثر الاتجاهات استخدام في مجال علم الاجتماع الأسري، لأن صغر حجم الأسرة قد مكن من إجراء بحوث متعمقة وبكثرة على عمليات التفاعل داخل الأسرة.

ويركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات بين الزوج والزوجة وبين الوالدين والأولاد، فهو ينظر إلى الأسرة على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، لأن الشخصية في نظر أصحاب هذا الاتجاه ليست كياناً ثابتاً بل هي مفهوم دينامي، والأسرة هي شيء معاش ومتغير ونام.

فاتجاه التفاعلية الرمزية يفسر الأسرة من خلال عمليات التفاعل، وهذه العمليات تتكون من أداء الدور وعلاقات المكانة ومشكلات الاتصال ومتخذي القرارات وعمليات التنشئة، فالتركيز هنا يكون على الأسرة كعملية وليس كوحدة أستاتيكية. (الخشاب، 2007، 51).

الزواج:

هو نظام اجتماع تقوم عليه علاقة الرجل بالمرأة طرفي الزواج منظماً لحدود هذه العلاقة ومداها وآثارها بالالتزامات المتبادلة والحقوق المزدوجة لكل منهما تجاه الآخر، وذلك كله على أساس من الاتفاق والرضا والإيجاب والقبول بقيام الرابط الزوجي بين الطرفين مادام هما أهلاً لهذا الاتفاق. (المالك، نوفل، 2006، 48).

أن اختيار شريك الحياة مرحلة من مراحل السير في البناء السليم للحياة الزوجية وأحد الدعائم التي يعتمد عليها، وهو محك سعادة أو شقاء للأسرة، لذلك نجد الإسلام قد منح هذه القضية اهتماماً كبيراً يتفق وخطورتها وأهمية ما يترتب عليها من آثار، ولكي يتم هذا الاختيار بشكل سليم ودقيق بحيث يكون اختياراً صالحاً يضمن ورائه حياة سعيدة، ولضمان نجاح العلاقة الزوجية المحتملة ولوقايتها من التدهور والانحلال لابد من معرفة أهم الأسس التي يقوم عليها اختيار شريك الحياة منها:

. ملاحظة الخلق والدين.

. نجابة الأولاد.

. مراعاة حسن الطلعة والقبول.

. التجانس في العمر والسن.

. التجانس في المشاركة الاجتماعية.

. التجانس في مستوى التعليم. (المالك، نوفل، مرجع سابق، 61، 64).

الزواج الخارجي:

هو أحد أشكال الزواج المعروفة لدى العديد من المجتمعات، يقوم على المفاضلة الاجتماعية للزواج من خارج الجماعة الأولية التي ينتمي إليها الفرد أو العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو الدين، كزواج ابن أو بنت من قبيلة ما من قبيلة أخرى، أو زواج المسلم من المسلمة أو زواج العربي أو العربية من قومية أخرى غير العربية. (صقور، 2009، 145).

التعريف الإجرائي للزواج الخارجي :

ويقصد به هنا اختيار الفتاة الليبية شريك الحياة من خارج المجتمع الليبي إما من أحد المجتمعات العربية أو الغير عربية، لتكوين أسرة طبيعية خالية من المشاكل والضغوطات النفسية والاجتماعية .

أن ظاهرة زواج الليبيات من غير الليبيين ظهرت منذ عقدين من الزمن تقريباً، وإذا كان زواج الليبي من أجنبية قد ترتب عليه بعض العقبات، فإن زواج الأجانب من الفتاة الليبية كان أكثر حساسية ويتطلب الرعاية والاهتمام من المؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع، لما يسببه هذا الزواج من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية على الزوجة الليبية وأبناءها بشكل عام .

أسباب زواج الفتاة الليبية من أجنبي :

حيث تعتبر الأسباب الاجتماعية من أهم الأسباب التي قد تدفع إلي الزواج الخارجي والتي تعتبر من أهمها وصول الفتاة إلي مرحلة متأخرة من العمر دون زواج، فعندما يتقدم عمر الفتاة دون أن يتقدم لها عريس فأنها تفقد الأمل في الزواج من الشاب الليبي، أي أن السبب الرئيس هو التقدم في السن بالنسبة للفتاة الليبية.

وقد يؤدي هذا إلي بعض الأمراض النفسية مثل العقد والاضطرابات النفسية والهيم والتوتر والقلق الدائم فترى نفسها وصلت إلي مرحلة عمرية معينة وهي لم تتزوج، في حين إن صديقاتها لديهن أزواج وأبناء فتشعر بالحزن والأسى، ولا سيما اذا كانت لديها رغبة في الزواج ولم تسمح لها ظروفها بذلك فيؤثر على نفسياتها ويجعلها بعيدة عن أصدقائها، فغالباً ما يؤدي تأخر سن الزواج إلي العنوسة التي قد تكون مشكلة حقيقية في المجتمع الليبي بصفه خاصة، ، مما يؤدي ذلك إلي ظهور الضغوط الاجتماعية التي تفرضها العادات والتقاليد التي تجعل الفتاة قلقة ومكبلة أينما توجهت لأنها لم تجد شريك حياتها . (النعمي، مرجع سابق، 55).

ومن خلال ذلك فلا تجد الفتاة الليبية أمامها سوى البحث عن الزوج بغض النظر عن جنسيته أو أخلاقه أو صفاته، فعندما تصل الفتاة إلي سن الثلاثين أو أكثر تبدأ بالتخلي عن شروطها التي كانت ترغب في توفرها نتيجة للضغوط داخل الأسرة أو خارجها ، فتجد نفسها مدفوعة للبحث عن الزوج لمجرد الزواج فقط بعيدة عن الحب والشعور المتبادل والثقة والمكانة الاجتماعية، وقد تتزوج الفتاة الليبية من شاب غير ليبي هروباً من السنة الناس لأنها لم تتزوج بعد، وهناك الكثير منهم ضحين بزواجهن بغير الليبي فاكتشف بعد الزواج صفات الزوج السلبية كالإدمان والفقر والخداع فصدمن بالواقع ووصلن إلي الطلاق وتشرذم الأبناء وانحلال الحياة الزوجية.

وقد تكون هناك بعض الأسباب الاجتماعية ايجابية إلي حد ما والتي قد تكون سبباً في زواج الفتاة الليبية من خارج مجتمعا، فهناك بعض الفتيات يتزوجن من غير الليبيين وذلك بسبب التوافق الاجتماعي

والإشباع العاطفي فيما بينهما، ، وأخريات يتزوجن من خارج المجتمع الليبي لان لها مواصفات خاصة في شريك حياتها لا تجدها في الشباب الليبي. (النعمي، مرجع سابق، 60).

كما إن التفكك الأسري وعدم الاستقرار داخل الأسرة وخاصة بين الوالدين ينعكس على الأبناء وعلى تربيتهم وحتى على طريقة تفكيرهم، فالتفكك العائلي وعدم الاستقرار النفسي للفتاة داخل الأسرة وعدم احترام إخوتها ووالديها ومعاملتها معاملة سيئة، وخاصة اذا كانت هذه المعاملة مبنية على الضرب أو الإهانة ، يؤدي إلي عدم اتزانها وشعورها باليأس فيؤثر ذلك على تفكيرها وعلى تصرفاتها فتصبح غير قادرة على التفكير السليم والصحيح فتحاول البحث على الحب والحنان خارج المنزل بزواجها من أجنبي الذي قد يمنحها الحب والحنان، وكذلك قد يكون وجود إعاقة جسدية في جسم الفتاة الليبية تحرمها أحياناً من الزواج بالليبي مما يجعلها تقبل الزواج من الشاب غير الليبي فتزوج به حال تقدمه لخطبتها .

كذلك تعتبر الظروف الاقتصادية الضعيفة والمتردية أحد الأسباب التي تدفع الفتاة الليبية إلي الزواج من الخارج وخاصة اذا كانت الفتاة لا تعمل ولا يوجد من يصرف عليها داخل المنزل وظروف عائلتها الاقتصادية ضعيفة جداً، فيتقدم لها الشاب غير الليبي وتكون ظروفه جيدة فتقبل الزواج به هرباً من حالة الفقر التي تعيشها مع العائلة، وقد تكون جنسية الأبوين لها علاقة بالزواج الخارجي فمثلاً بعض الفتيات الليبيات يكون الأب أو الأم من جنسية غير ليبية فتحاول تقليد أحد الأبوين في أنها ستتزوج من غير الليبي، أو أن لديه الجنسية الليبية وأهله مقيمين داخل ليبيا فتجدها فرصة داعمة لرأيها بقبولها الزواج منه.

بالتالي يمكن تلخيص أسباب زواج الفتاة الليبية من أجنبي في النقاط التالية:

- 1) تأخر سن الزواج للفتاة مما يجعلها تقدم على الزواج بأجنبي متجاهلة المشاكل الناتجة عن هذا الزواج.
- 2) مرور الفتاة ببعض المشاكل الأسرية تجعلها تبحث عن الزواج من أي شخص حتى وأن كان غير مناسب لها.
- 3) التفكك الاجتماعي داخل نطاق أسرة الفتاة يدفعها للزواج من أجنبي والخروج من الخناق الضيق داخل الأسرة.
- 4) الظروف الاقتصادية المتردية للأسرة مما يدفع الفتاة إلي الزواج من أجنبي تكون حالته الاقتصادية أفضل مما هي عليه داخل أسرتها.
- 5) وجود إعاقة جسدية لدى الفتاة الليبية تحرمها من إمكانية زواجها من الشاب الليبي.
- 6) جنسية الأبوين أو أحدهما غير ليبية قد تكون داعمة للفتاة لاختيار الزوج من غير الليبيين. (النعمي ،مرجع سابق، 62).

الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي :

هناك العديد من النساء الليبيات تزوجن من الأجانب لظروف قاهرة ، وقد تعرض بعضهن للطلاق وهروب الأب من مسؤولية الأبناء وإهمال حقوق الزوجة ، وأصبحن يعنين العديد من المشاكل خصوصاً من لهن أبناء، كذلك فإن أبناء المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها أبناء الرجل الليبي المتزوج من أجنبية ، وعدم حصول هؤلاء الأبناء على فرصة عمل برغم انفصالهم عن أسرة الأب ويعيشون في المجتمع الليبي بثقافته وعاداته وتقاليده، وقد تحول تلك المعاناة من حصول البعض على حقوقهن الشرعية والمدنية ، خصوصاً اللاتي تزوجن بالمخالفة أي بدون إذن من الجهات ذات الاختصاص، مما يساهم أيضاً في مشكلة حصر السكان الفعليين في ليبيا والزيجات وغيرها من الآثار الإدارية والأمنية والصحية.

وتعتبر الآثار الناجمة عن زواج الليبيات من الاجانب لها انعكاسات اجتماعية ونفسية سواء على الأم الليبية المتزوجة من أجنبي أو أبنائها، التي تؤثر على حياة كليهما من الناحية الاجتماعية والنفسية مما تسبب خللاً وظيفياً وبنائياً في الأسرة وبناء شخصية الأبناء. (قجم ، مرجع سابق ، 33 . 40) .

. أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها من منظور الخدمة الاجتماعية في دراسة المشكلات الاجتماعية والنفسية في المجتمع:

- 1) أن مواجهة المشكلات تؤكد مسؤولية المجتمع تجاه أفرادها، وكذلك مسؤولية الفرد تجاه المجتمع من خلال المشاركة في العمل المجتمعي.
- 2) ضرورة توجيه التفاعل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات للعمل على حل مشكلات المجتمع.
- 3) مسؤولية المجتمع في توفير الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية للأفراد، وكذلك تكافؤ الفرص أمام الجميع، بالإضافة إلى تنمية روح الحوار والتعاون بين الجماعات والأفراد والمنظمات.
- 4) ضرورة تطوير المنظمات والهيئات والمؤسسات الموجودة والمستحدثة في المجتمع، لمواجهة مطالب الحياة وأوضاعها المتغيرة ويتم ذلك عن طريق الدراسات العلمية.
- 5) للأفراد والجماعات إمكانيات لا حد لها للتغيير ولحل المشكلات الاجتماعية والنفسية.
- 6) التغيير الذي يتم باشتراك الأفراد والجماعات في تخطيط مشاكله وتحديد مجراه، يكون أكثر قابلية للبقاء والاستمرار من التغيير المفروض من هيئات خارجية.
- 7) ضرورة التنسيق والتكامل بين برامج الرعاية الاجتماعية حتى تصبح أكثر فاعلية. (الفقي، وأخران، 2018، 19).

استنتاجات البحث:

توصل البحث من خلال تحليل الموضوع وبالاستفادة من الدراسات السابقة ذات العلاقة إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة وهي:

- (1) عدم تمتع الأبناء ومهاتهم المتزوجات من الأجانب بكافة حقوقهم .
 - (2) وصم الأبناء اجتماعياً بأنهم غير ليبيين وليسوا من أبناء الوطن .
 - (3) عدم وجود مؤسسات ومراكز تخدم مصالحهم وتحمي حقوقهم بشكل رسمي .
 - (4) تحمل الزوجة وأحياناً الأبناء العبء الأكبر في الأسرة .
 - (5) قلة الدخل بما لا يسد حاجات ومطالب الأسرة الضرورية ، وقصور الأسرة عن دفع التكاليف المالية سواء في التعليم او المستشفيات للعلاج .
 - (6) أن زواج الفتاة الليبية من أجنبي لا يمنحها الحق في منح أبنائها فرصة التعليم والخدمات الصحية مجاني .
 - (7) عزلة الأبناء في كثير من الأحيان عن المجتمع والمحيطين بهم وعدم تفاعلهم مع أبناء المجتمع بشكل إيجابي .
 - (8) شعور الأبناء بالحزن واليأس والضعف وعدم الأمان جراء هذا الارتباط الزواجي لشعورهم بعدم الانتماء للمجتمع .
 - (9) سوء العلاقة الأسرية بين الفتاة وأهلها بعد زواجها بغير ليبي قد يضطرها لخسارة أهلها والعيش بعيداً عنهم .
 - (10) عدم وجود قانون فعلي لإعطاء حق المواطنة لأبناء المرأة الليبية المتزوجة من غير الليبي .
- . تصور مقترح للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الفتاة الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية:

أولاً : الأسس النظرية التي يقوم عليها التصور .

- (1) الأطر العلمية والنظرية والمهنية التي كونتها مهنة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الوحدات الإنسانية (أفراد، جماعات، مجتمع) لمواجهة مشكلاتهم المتعددة والمتجددة .
- (2) نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بأسباب ومشكلات زواج الليبيات من أجنبي بالمجتمع الليبي .
- (3) الخبرات الميدانية لبعض الأكاديميين والخبراء والممارسين المهنيين المتخصصين في شؤون الزواج بوزارة الشؤون الاجتماعية عامة وفرع قصر بن غشير خاصة .

ثانياً: الافتراضات الأساسية للتصور المقترح.

- 1) أن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تسعى بكل الوسائل لتحقيق التكيف الاجتماعي للوحدات الإنسانية وتحقيق الأهداف العلاجية والوقائية والانمائية في المجتمع، بالتالي لا بد أن يكون لها دور واقعي في معالجة الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبيات من أجنبي.
- 2) الدور الإيجابي للأخصائي الاجتماعي في تنمية وتغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو أبناء الليبيات المتزوجات من أجنبي، للتمتع بحياة اجتماعية طبيعية مع أقرانهم دون تمييز.
- 3) أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليست حكراً على فئات معينة في المجتمع، بل من حق المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي وأبنائها التمتع بحقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية التي تكفلها لها المؤسسات التشريعية في المجتمع.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح لوضع آلية علمية مهنية للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبية من أجنبي بما يضمن حياة كريمة لها ولأبنائها من خلال برامج التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي بالمؤسسات ذات العلاقة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية بفروعها المختلفة بالمجتمع الليبي.

ويتحقق هذا الهدف من خلال:

1. توعية أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة وورش العمل والمؤتمرات العلمية بأهمية استحقاق الزوجات الليبيات المتزوجات بأجنبي لحياة كريمة داخل المجتمع والتمتع بكافة الحقوق الاجتماعية والقانونية الأساسية.
2. زيادة التركيز على ربط المؤسسات ذات العلاقة بتقديم الخدمات المستحقة لهذه الفئة وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية للزوجات المتزوجات من أجنبي.
3. التنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية بمواكبة الاتجاهات الحديثة في الممارسة المهنية لمواجهة المشكلات التي تواجه الليبيات المتزوجات من أجنبي بما يتلاءم والواقع المجتمعي.
4. الاستفادة من البحوث والدراسات الاجتماعية المختلفة التي تعالج القضايا والمشكلات الأسرية التي تواجه المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي.

رابعاً : المستهدفون بتنفيذ التصور المقترح :

- 1) الممارسين المهنيين من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية بمراكز الإرشاد الزواجي أن وجدت، ومؤسسات المجتمع المدني.

(2) المتخصصون والمهتمون بمشكلات الأسرة الليبية ومعالجتها اجتماعياً ونفسياً.

(3) مؤسسة صندوق دعم الزواج في ليبيا.

خامساً: الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتحقيق النموذج المقترح:

. استراتيجية الإقناع:

وتستخدم هذه الاستراتيجية في تغيير الأفكار والاتجاهات السلبية تجاه فكرة زواج الليبية من أجنبي ومراعاة لكل الظروف التي أجبرتها على هذا الزواج طالما لا يؤثر على أن تعيش حياة كريمة، من خلال برامج التوعية والتثقيف عبر وسائل الإعلام المختلفة أو وسائل التواصل الاجتماعي.

. استراتيجية الاتصال:

وتستخدم هذه الاستراتيجية من خلال الاتصال بين الأخصائي الاجتماعي وبين هيئات ومؤسسات المجتمع المحلي لوضع الخطط والبرامج لتسهيل تقديم الخدمات للزوجات المتزوجات من أجنبي بعيداً عن الأقصاء والتحيز أسوة بغيرهن من الليبيات.

. استراتيجية التفاعل:

وتستخدم هذه الاستراتيجية في زيادة التفاعل الإيجابي والتعاون المتبادل بين الأخصائي الاجتماعي والتخصصات المختلفة بوزارة الشؤون الاجتماعية من جهة وبين الجهات الرسمية في الدولة ومؤسسات المجتمع المختلفة من جهة أخرى من أجل وضع البرامج والتسهيلات لتقديم كافة الخدمات والمستحقات القانونية والإدارية للمتزوجات من أجنبي بالمجتمع الليبي .

سادساً: أهم الأدوار المهنية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي لمواجهة الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبية من أجنبي هي:

. دور المساعد:

خلال هذا الدور يقوم الأخصائي الاجتماعي بمساعدة أبناء المتزوجات من أجنبي من اكتشاف قدراتهم وإمكانياتهم، ومساعدتهم على الاستفادة منها لتحقيق أهدافهم وإشباع احتياجاتهم من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة، ويتضمن هذا الدور أيضاً مساعدتهم على أداء أدوارهم ومسؤولياتهم، وتحقيق النمو الثقافي والاجتماعي لديهم، ومساعدة أمهاتهم في الحصول على حاجياتهم وحقوقهم وفق التشريعات والقوانين النافذة بالمجتمع.

. دور المنسق والوسيط:

يعمل الأخصائي الاجتماعي على التنسيق بين مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة وبين النساء الليبيات المتزوجات من أجنبى للحصول على الخدمات الأساسية والضرورية للعيش في حياة كريمة أسوة بالنساء الليبيات، وكذلك التنسيق وأن يكون حلقة وصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتسهيل الإجراءات القانونية لضمان حقوقهن في المجتمع.

. دور الموجه (المرشد):

بحيث يكون الأخصائي الاجتماعي هو المرشد والموجه للنساء المتزوجات من أجنبى وأبنائهم حول مصادر ومؤسسات تقديم الخدمات لتسيير الاستفادة من موارد البيئة، ولتخفيف الضغوط التي قد تكون سبباً في تزايد في خلق مشاكل اجتماعية ونفسية لديهم.

دور الممكن:

يسعى الأخصائي الاجتماعي لتمكين أبناء المتزوجات من أجنبى من المشاركة في بناء المجتمع من خلال دمجهم بالمجالات المختلفة وفق إمكانياتهم وقدراتهم ورغباتهم، بما يضمن تفاعلهم الايجابي مع أبناء المجتمع الواحد.

دور المغير:

يعمل الأخصائي الاجتماعي على تغيير اتجاهات وأفكار ومعتقدات أفراد المجتمع السلبية نحو زواج الليبية من أجنبي من جهة، والعمل على تغيير أفكار واتجاهات أبناء الليبيات المتزوجات من أجنبى بشعورهم بالنقص والوصم من جهة أخرى، وتدعيم فكرة أنهم من أبناء المجتمع.

. دور المدافع:

مهمة الأخصائي الاجتماعي الدفاع عن حقوق المرأة المتزوجة من أجنبي سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية، والعمل على الحصول على هذه الحقوق.

. دور المعالج:

يقوم الأخصائي الاجتماعي من خلال هذا الدور بدراسة المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تعترض الليبيات المتزوجات من أجنبى وأبنائهم، التي تحول دون نموهم النفسي والاجتماعي وتكيفهم بالمجتمع، والعمل على تحديد العوامل المسببة لهذه المشكلات والتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال وضع البرامج المختلفة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بمكوناتها المختلفة.

سابعاً: التوصيات المقترحة لمواجهة الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج الليبية من أجنبي من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية:

(1) التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين الجهات الرسمية ذات العلاقة لمراجعة القوانين المنظمة لزواج الليبيات من أجنبي وإصدار التشريعات والقوانين التي تضمن حقوقهن في المجتمع.

(2) إنشاء مركز للرعاية الأسرية خاص بالنساء المتزوجات من أجنبي يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية يديره متخصصين اجتماعيين ونفسيين لتقديم الإرشاد الزواجي لتفادي المشكلات الاجتماعية والنفسية للزواج من الأجنبي في مجتمعنا.

(3) مساعدة أبناء المتزوجات من أجنبي على تحمل مسؤولياتهم وزرع الثقة في أنفسهم لتنمية شخصيتهم وشعورهم بأحقيتهم في العيش دون ضغوطات نفسية واجتماعية في المجتمع.

(4) توثيق الصلة والروابط بين المرأة المتزوجة من أجنبي ومؤسسات المجتمع بمختلف مقوماته كمواطنة ليبية لها حقوق هي وأبناءها دون تمييز بما لا يتعارض مع التشريعات والقوانين في المجتمع.

(5) يجب على الأخصائي الاجتماعي بالتعاون مع التخصصات الأخرى بوزارة الشؤون الاجتماعية، أن يعمل على الاستفادة من نقاط القوة في شخصيات أبناء المتزوجات من أجنبي لتنمية قدراتهم وتوجيه سلوكهم في الاتجاه الإيجابي في تفاعلهم مع البيئة المحيطة بهم.

(6) العمل على تشجيع البحوث والدراسات الاجتماعية التي تعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي وأبنائها، والاستفادة من نتائج هذه الدراسات لخدمة أفراد المجتمع.

(7) إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة بحقوق المرأة الليبية المتزوجة بأجنبي التي من شأنها معالجة المشكلات التي قد تواجهها وتواجه أبنائها في المجتمع، من أجل تغيير اتجاهات وأفكار أبناء المجتمع السلبية نحو زواج المرأة الليبية بأجنبي.

(8) التوظيف الدقيق والواضح لمهام ومسؤوليات الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، التي من شأنها خدمة فئات المجتمع المختلفة.

(9) ضرورة التركيز على تحديث الإحصائيات الرسمية بوزارة الشؤون الاجتماعية بفرع قصر بن غشير خاصة وكافة الفروع عامة ذات العلاقة بحصر الليبيات المتزوجات من أجنبي ليسهل العمل من خلالها لمواجهة المشكلات التي قد تواجههن في المجتمع.

قائمة المراجع المستخدمة:

- 1) سامية مصطفى الخشاب (2007) النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. - القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- 2) محمد مصباح الشريف (2001) الأبعاد الاجتماعية المحددة لسن الزواج، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة طرابلس.
- 3) صالح الصقور (2009) موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة. - عمان: دار زهران.
- 4) إبراهيم الصيوي (1992) بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات في مدينة الرياض: دراسة ميدانية. - مجلة العلوم الاجتماعية.
- 5) مصطفى محمد الفقي، إبراهيم حجاج محمد (2018). المشكلات الاجتماعية المعاصرة. - الرياض: مكتبة المنتبي.
- 6) نعيمة عبد الله قجم (2013) المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه أبناء الليبيات المتزوجات من الأجانب ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها مدينة طرابلس نموذجاً (أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة طرابلس.
- 7) أسماء خليل النعمى (2010) ظاهرة زواج الليبيات من غير الليبيين الأسباب والنتائج ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها دراسة ميدانية بشعبية طرابلس" (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة طرابلس.
- 8) حصة بنت صالح المالك، ربيع محمود نوفل (1426هـ) العلاقات الأسرية. - الرياض: دار الزهراء.
- 9) علي عبد الواحد وافي (1996) الأسرة في المجتمع. - القاهرة: دار النهضة.